



Refugee
Studies
Centre

حق العودة: النازحين داخلياً في آتشيه

إيفا لوتا هيدمان

عملية السلام، وتقديم الضمانات الأمنية، وعند الحاجة، استضافة مهرجان اليوسيجوك لتبني المصالحة (مراسم تقليدية للاستقبال أو السماح). ولا يمكن تحقيق العودة الآمنة وإعادة الاندماج دون إجراء كبير يتميز بالشفافية والمشاركة.

ومع اقتراب الانتخابات، عملت لجنة مراقبة آتشيه ومجموعات معنية أخرى على توفير المكان لحكومة أندونيسيا وحركة حركة آسييه الحرة الانفصالية والجاليات الأخرى لمناقشة وجهات نظرهم في مذكرة التفاهم. ولكن كان بالإمكان تحريك كل عملية السلام على يد اقتراح إعادة رسم الحدود الإدارية في آتشيه المناقش في المجلس التشريعي الوطني. ونظر النازحين داخلياً بسبب النزاع الذين يتمنون العودة إلى جالياتهم في مرتفعات وسط آتشيه إلى هذا التطور بقلق كبير. وقد لا يكون المسؤولون الحكوميون المؤيدين لهذا القسم من المعاهدة مخاطرين فقط بعملية السلام ولكنهم أيضاً قد يقومون بانتهاك للمبادئ التوجيهية.

إيفا لوتا هيدمان هي مسؤولة البحث أقدم آر إس سي. البريد الإلكتروني:

eva-lotta.hedman@qeh.ox.ac.uk
وهناك نسخة أطول من هذه المقالة على الموقع: www.fmreview.org/pdf/hedman.pdf

للمزيد من المعلومات حول آتشيه، راجع تقرير البنك الدولي حول مراقبة النزاع في آتشيه www.conflictanddevelopment.org/Home.php

١. مشروع الإتحاد الأوربي، والنرويج، وسويسرا وخمسة دول من جمعية الأمم الآسيوية الجنوبية الشرقية www.aceh-mm.org

٢. نموذج ملخص تقرير استبيان النازحين داخلياً في العائلات المضيفة www.humanitarianinfo.org/sumatra/reliefrecovery/livelihood/docs/doc/UNORCIDPsinHostfamiliesSampleSurveySummaryReport-140206.pdf

٣. وفقاً لمركز الدراسات الإنسانية والتنمية الاجتماعية، وهي منظمة غير حكومية محلية تعمل في يدي مع النازحين الداخليين، أن هناك حوالي ٥٠٠٠ شخص سيعودون في بداية مارس. مقابلة المؤلف، ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦.

تعرضت منطقة آتشيه إلى الكثير التغيرات السياسية، ولكن نسبة ضئيلة فقط من أولئك النازحين عادوا إلى ديارهم بسبب إعصار تسونامي الذي وقع في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ أو بسبب النزاع السابق مع المتمردين.

بدأ البعض بالعودة إلى وسط آتشيه حيث توجد مجموعات المقاومة الشعبية - غير المشمولة في مذكرة التفاهم - وقد حظوا بتأييد رجال الأعمال المحليين وكل من المسؤولين المدنيين والعسكريين. وفي ١٠ ديسمبر/كانون الأول، بدأ حوالي ٥٠٠٠ نازح داخلي بسبب النزاع في بيدي وبروين بالعودة^٣. وفشل المسؤولون الحكوميون المحليين في تأمين وسائل النقل التي وعدهم بها، مما يجعل النازحين داخلياً يحولون رحلة العودة المخططة لها إلى مسيرة احتجاج قبل أن ينتهوا إلى نقلهم بشاحنات وحافلات إلى المرتفعات الوسطى حيث أسسوا مخيمات على طول الطريق الرئيسي.

وقد عانى هؤلاء النازحين الداخليين بسبب النزاع في وسط آتشيه من نقص المواد الغذائية وواجهوا تخويفاً وأجبروا على الرحيل على يد الجيش والشرطة، بالإضافة إلى التدخلات من المسؤولين الحكوميون الذين أرادوا الإقلال من قيمة أصواتهم الجماعي. وكان هناك أيضاً تقارير عن العنف الذي يستهدف عودة النازحين داخلياً و/أو ممتلكاتهم، وحالات القتال مع الشباب المحلي أو (السابق) المقاومة الشعبية في الأماكن التي رفض فيها الزعماء المحليين توفير ضمانات أمنية. وبقيت هناك مخاوف مباشرة حول الظروف العامة لمخيمات التغيير، التي أصبحت طرق الوصول إليها أكثر صعوبة إضافة إلى قيود مراقبة انتشارها وانتقالها إلى القرى الموجودة في المرتفعات الوسطى. وهناك أيضاً مخاوف من القضية الأوسع أو الأقل للأمن وخصوصاً في الجاليات التي لا يوجد فيها ضمانات أمنية متفق عليها مع المسؤولين المحليين.

وتفيد المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي بأن على السلطات واجب ومسؤولية أساسية لإعداد الظروف والطرق التي تسمح بعودة النازحين داخلياً طوعاً وفي ظروف آمنة وبكرامة. وعلى أقل قدر، يجب أن يعلن المسؤولون الحكوميون المحليون عن التزامهم نحو تأييد ودعم

وفي أغسطس/آب ٢٠٠٥ وقعت مذكرة تفاهم بين الحكومة الأندونيسية وحركة آسييه الحرة الانفصالية. وأشرفت لجنة مراقبة آتشيه بنجاح على انتقال الجيوش والشرطة الأندونيسية وتسليم أسلحة حركة آسييه الحرة الانفصالية. وقد حلت حركة آسييه الحرة الانفصالية جناحها العسكري علناً وذلك لتشارك في الانتخابات الحكومية المحلية القادمة. وبالتالي هبطت انتهاكات حقوق الإنسان بشكل كبير.

وفي هذا السياق، ومن المثير بدرجة أكبر هو أن حياة النازحين داخلياً بقيت، في نواحي مهمة، معروفة بنزوحهم. وقد اشتركت شريحة صغيرة لأكثر من نصف مليون نازح بسبب إعصار تسونامي في آتشيه وجزيرة نياس بشكل نشط في إعادة البناء. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، بقي حوالي ٨٠٪ في أنواع من الملاجئ المؤقتة، حيث يعاني الموقع في أغلب الأحيان من التصريف السيء للمجاري والانعزال عن العديد من الملاجئ الأخرى مما يزيد من صعوبة الوصول إلى الوظائف والخدمات الصحية والتعليمية.

واقترح مسح أجري مؤخراً على النازحين داخلياً في العائلات المضيفة بأن مثل هذه الترتيبات، التي تضمنت العيش مع الأقرباء، استمرت لوقت أطول من تلك المخطط لها. ويعيش أكثر من نصف أولئك النازحين داخلياً الذين وقع عليهم المسح مع نفس الجاليات أو العائلات المضيفة منذ ضرب إعصار تسونامي^٢. وقد كان الدمار و/أو إعادة البناء غير المنجز لبيوتهم هما أكثر الأسباب الواضحة بشكل عام للبقاء لفترة طويلة مع العائلة المضيفة.

وقبل إعصار تسونامي كان العدد المقدر للنازحين داخلياً ١٢٠٠٠٠٠ نازح ممن أجبروا على ترك بيوتهم من قبل عمليات التمرد المعادية. وبسبب وجود حركة آسييه لما بعد تسونامي، أدى ذلك النزاع إلى بقاء النازحين مختفين بشكل كبير. ولكن على إثر إتفاقيات السلام ونزع السلاح،